أوراق إستراتيجية

مستقبل إسرائيل الإستراتيجي الغامض

بقلم لويس رينيه بيريز؛ ربيع 2007

مستقبل إسرائيل الإستراتيجي: تم الإنتهاء من التقرير النهائي "لمخطط دانييل" في منتصف كانون الثاني 2003، أي قبل بضعة أشهر من بدء عملية تحرير العراق. وسُلّم باليد الى رئيس الوزراء حينذاك، آرييل شارون. فالمنطق الأساسي لـ"مشروع دانييل" كان الفرضية بأنّ إسرائيل بحاجة، بشكل ملح، لخطة متجانسة للتعامل مع التهديدات الوجودية، وبأننا (المجموعة) كنا في موقع جيد فكرياً وإحترافياً لإقتراح خطة كهذه.

وكانت الخطة مبنيّة على أساس هاجس أولي لجهة الدمج المحتمل لأسلحة دمار شامل معينة- وهي قدرة يملكها أعداء لاعقلانيين. وعلى كل حال فقد توصل "مخطط دانييل" الى أنّ الأمر الأكثر ترجيحاً هو أن تأتي التهديدات الرئيسة والأهم لبقاء إسرائيل المادي من أعداء عقلانيين. ومع إبقاء هذا الأمر في ذهننا، تابعت مجموعتنا الدراسية دراسة تشكيلة واسعة من القضايا المعقدة المتصلة بالردع، الدفاع، الوقائية، والقتال.

وبدمج التحليل القانوني مع الإستراتيجي، ربطت المجموعة مفهوم "الدفاع الإستباقي عن النفس" مع سيناريوهات وقائية مختلفة ومع"إستراتيجية الأمن الوطني للولايات المتّحدة الأميركية (20 أيلول 2002)". كما درست مجموعة الدراسات عن كثب الفرص لتعاون إستراتيجي موسع بين واشنطن والقدس، بإشارة محددة إلى المحافظة على "ميزة إسرائيل النوعية" والمسائل المرتبطة بالتمويل الضروري. ونظر مخطط دانييل عن قرب إلى تحول نموذج تمت التوصية به للتعامل مع تهديدات مختلفة ضد إسرائيل بواسطة أسلحة الدمار الشامل المنخفضة الشدة والطويلة الأجل. كما أخذ المخطط بالإعتبار الظروف الخاصة التي على إسرائيل أن تنهِ بظلها بعزم وبشكل هادف ، وضعها الحالي لجهة "الغموض النووي". وعموماً، فقد ألحّت المجموعة على الإستمرار بالدعم البنّاء للحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتّحدة، وإشترط (المخطط) قيام إسرائيل بدمج تعزيزات الدفاعات الفعالة المتعددة المستويات مع ردع نووي موثوق به، آمن وحاسم. إنّ هذه القوة الإنتقامية التي يمكن التسليم بها(الضربة الثانية) قد تمت التوصية بها على أن تكون ملائمة مع القدرة على تدمير أهداف ثمينة وعالية القيمة، يتراوح عددها بين 10 الى 20 هدف، منتشرة بشكل واسع في دول عدوّة وثيقة الصلة بها في الشرق الأوسط- هدف متوافق عليه بالكامل مع إفتراض واضح بأنّ الهدف الرئيسي للقوة النووية الإسرائيلية يجب أن يكون دوماً الردع "exante" وليس الإنتقام "expost".

وقد أقرت المجموعة بعدم توازن أساسي جداً بين إسرائيل والعالمين العربي والإيراني بما يتعلق، من بين أشياء أخرى، بالرغبة بالسلام، غياب الديمقراطية، تقبّل وتفضيل الإرهاب كسلاح مشروع، وميزة التفوق الديمغرافي الساحق للعالم العربي/ الإيراني. ومع فهمنا هذا، إنتهى مخطط دانييل الى أنّ عمليات التبادل غير التقليدية بين إسرائيل والدول العدوة يجب تجنبها بدقة شديدة، وبأنّ على إسرائيل القيام بما هو ضروري للمحافظة على تفوقها التقليدي في المنطقة. ومع ما يواجهها من إضطراب وفوضى سياسية متنامية في العلاقات العالمية وإنعزال متزايد في المجتمع الدولي، شجع أعضاء مجموعة الدراسة إسرائيل، بقوة، على دمج توصياتهم المدروسة في عقيدة منظمة لقوات الدفاع الإسرائيلية، ولتوسيع، بشكل منظم، دراسات إستراتيجية إسرائيلية في نطاق الإستعلام والبحث عن الحقيقة. وفي النهاية، فإنّ بقاء إسرائيل سيعتمد، الى حد كبير، على سياسات من صنعها، وسيتم إبلاغ هذه السياسات على أفضل وجه بخطوات مقترحة للمجموعة بخصوص خيارات الردع، الدفاع، شن الحرب، والوقائية.

واليوم، ومع التهديد النووي المتقدم بثبات من إيران، فإنّ الخيار الإستباقي قد أصبح، على الأرجح، أكثر فرضية. وفي نفس الوقت، فإنّ الصعوبات العملانية الهائلة التي قد تكون مرتبطة بالتدمير الإستباقي لبنى تحتية نووية إيرانية ذات صلة وثيقة بالموضوع، تطرح بأنه قد يكون على إسرائيل في النهاية الإعتماد، بدلاً عن ذلك، على ردع نووي متقدم وموسع. ومن المؤكد تقريباً أنّ تفكيراً كهذا هو الذي تسبب بقيام رئيس الوزراء إيهود أولمرت بإدلائه بملاحظات علنية حول القدرة النووية الإسررائيلية في 11 كانون الأول 2006. ولم تكن هذه الملاحظات، بالتأكيد، "زلة لسان"، كما ذُكِرَ بشكل واسع

في الإعلام. بالأحرى، ووفقاً لمخطط دانييل، كانت هذه الملاحظات الخطوة الأولى المنطقية نحو "إخراج القنبلة من قاعدتها تحت الأرض".

وإذا ما كان مبدأ الإستباقية سيفشل، لأي سبب من الأسباب، بمنع دولة عربية عدوة أو إيران من إكتساب أسلحة نووية، فإن مجموعة دانييل تنصح بأن تتوقف إسرائيل حالاً عن سياستها الحالية بالغموض النووي وإتخاذ موقف فوراً بخصوص الردع النووي الصريح. (وقد يبدو أنّ ملاحظات رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، في 11 كانون الأول 2006 قد سبق وعكست نصيحة كهذه). وإضافة الى هذا التحول في السياسة، توصي مجموعة الدراسات بأن تقوم إسرائيل بالتوضيح تماماً لأية دولة نووية عدوة بأنها ستعاني من عمليات إنتقام " مضادة وقيّمة" وذات طاقة تفجيرية نووية قصوى مقابل أي مستوى من الهجوم النووي يتم إتخاذه ضد إسرائيل. ويجب الإشارة الى أنّ إستهداف القوة المضادة وشن الحرب النووية مسألتان وصفهما مخطط دانييل بأنهما غير مثمرتان معاً بالنسبة لإسرائيل.

ويجب توجيه أشكال مشابهة من الردع النووي الإسرائيلي،بظل ظروف معينة، ضد دول عدوة تهدد بـ "شرور وجودية" من خلال إستخدام أسلحة بيولوجية. فما هي الشرور الوجودية؟ إنّ التهديد الوجودي، بحسب معناه حرفياً، يتضمن شروراً تنذر بإبادة تامة لإسرائيل أو إختفائها. وقد توصلت مجموعة الدراسات إلى إستنتاج بأنّ أشكالاً معينة و أكثرمحدودية لهجمات تقليدية وغير تقليدية ضد مراكز مدنية قد تتضمن تهديداً وجودياً. كما أنّ حساباتنا، في جزء منها، مبنية على حجم إسرائيل، الكثافة السكانية العالية، ومراكز معينة للبنية التحتية الوطنية. وإذا ما كانت حكومة إسرائيل ستلتفت الى نصيحة مخطط دانييل، فإنّ المهاجمين المتوقعين سيدركون مقدماً أنّ إطلاق أنواع معينة من الهجوم سينتهي بتحول مدنهم الى بخار ورماد.

ومع إتباع Sun-Tzu، فإنّ الهدف الواضح لتوصياتنا هو تحقيق نصر إسرائيلي كامل من دون الدخول في أعمال عدائية فعلية. وبحسب كلمات تقريرنا: "إنّ الأولوية الأولى للردع النووي الإسرائيلي يجب أن تكون المحافظة دوماً على أمن البلاد من دون أن يكون عليها، مطلقاً، إطلاق النار على أي هدف".

وللمحافظة على نفسها ضد أية تهديدات وجودية، والتي قد تنشأ بعضها من منظمات إرهابية كما قد تنشأ من دول، فإنّ على إسرائيل أن تتعلم من تشديد Sun-Tzu المتكرر على "اللاتقليدي". وبوحي من الإندماج الفكري الذي تبلور بالفلسفة الطاوية ("Taoism"، وهي فلسفة رئيسية ونظام ديني في الصين قائم على تعاليم لاو تزو في القرن السادس قبل الميلاد)، يلاحظ الإستراتيجي القديم: <<...في المعركة، يلتزم المرء بما هو تقليدي ومألوف ويحصل على النصر من خلال "اللاتقليدي واللامعهود">>. وفي نص معقد، يناقش Sun-Tzu كيف يمكن للطرق التقليدية أن تُستخدم بطرق غير تقليدية غيرمألوفة، أي في الوقت الذي يكون هجوماً تقليدياً ما غير تقليدي عندما يكون غير متوقع. ومع الأخذ بتوصيات مجموعة دراساتنا معاً، يمثل هذا النص وسيلة دقيقة وماهرة، بحيث يمكن للمرء أن يستغل، بشكل مفيد، دولة عدوة أو ظرف محدد من التوقعات العسكرية لمجموعة إرهابية.

أما بالنسبة لإسرائيل، فإنّ على "اللاتقليدية" أن تكون مشكلة ليس في ساحة المعركة فقط، وإنما قبل المعركة أيضاً. فلمنع أخطر أشكال المعركة، والتي يمكن أن تكون تعبيراً عن حرب غير تقليدية شاملة توصف غالباً بـ "إشتباكات القوة المضادة"، فإنّ على إسرائيل أن تدرس عدداً من الأوضاع الإستراتيجية الواعدة. وعلى هذه الأوضاع أن تركز على تحول منطقي من صورة العقلانية "التقليدية" الى ما يشبه اللاعقلانية "اللاتقليدية". وعلى كل حال، فإنّ مخطط دانييل يقيّد نفسه بتوجيهات تتعلق بضربات دفاعية اولى معينة بإستخدام أسلحة تقليدية وردود إنتقامية نووية مضادة قيّمة وضخمة (ضد المدن).

وقد سمع كل فرد درسَ الإستراتيجية النووية الإسرائيلية شيئاً عما يُسمَى "خيارشمشون ". ويُعتقد عموماً بأنّ هذا الخيار هو إستراتيجية الملجأ الأخير، الذي من خلاله تكون أسلحة إسرائيل النووية مستخدمة، ليس لمنع حرب أو حتى لأجل التلويح بحرب، وإنما، وببساطة، كتشنج إنتقامي ضد دولة عدوة كانت قد قامت بإطلاق هجمات ضد المدن و/أو ضد قوة مضادة (غير تقليدية ربما) هي ضد إسرائيل. وفي هذا الوضع، فإنّ قادة إسرائيل سوف يستنتجون، مع مواجهتهم لخطر إنقراض الوطن، على أنه بالرغم من أنّ الدولة اليهودية لن تنجو، فإنّ عليها أن "تهلك" مع مدمريها.

كيف يبدو خيار "شمشون" بالنسبة للعالم العربي/ الإيراني؟ قد تبدوإسرائيل بأنها قد تلجأ الى السلاح النووي كنتقام، وبعملية رد، فقط، على هجمات ضربة أولى مدمرة بشكل ساحق. وبشكل مماثل، فإنّ أي شيء أقل من ضربة أولى مدمرة وساحقة سوف يستدعي رد فعل عسكري إسرائيلي ملائم ومعياري. كما أنه مع القيام، أولاً، بضربة، فإنّ العدو يعلم بأنه سيكون مستفيداً من "السيطرة على التصعيد". ويمكن لهذه الحسابات أن تكون مستمدة من رؤية للعدو، على إطلاع كثيراً

أو قليلاً، بانّ إسرائيل لن تشمل، مطلقاً، إستخدام "اللا تقليدي" على المستوى الإستراتيجي؛ أي أنّ حركتها ستكون دوماً تفاعلية، وبأنّ ردات فعلها ستكون محدودة دوماً.

لكن ماذا لو عدّلت إسرائيل من "خيار شمشون" لديها؟ ماذا لو فعلت ذلك بالإرتباط مع تحولات عقائدية معينة في سياسة غموضها النووي القديم؟ فبإخراجها القنبلة من "القاعدة" وبإرسالها إشارة، في آنٍ معاً، بأنّ أسلحتها النووية المعلن عنها الآن ليست محدودة لسيناريوهات الخطر الوجودي، فإنّ إسرائيل قد تقطع شوطاً طويلاً في تعزيز أمنها الوطني. وبإمكانها القيام بذلك بإظهارها إقلاعاً واضحاً عن العقلانية الكاملة؛ بالتعبير، أساساً، عن عقلانية لاعقلانية المُهدَد. وسواء كان هذا العرض مثلاً أم لا لـ "اللاعقلانية المفتعلة" أو لإستعداد حقيقي للتصرف بلاعقلانية،فهذا سيكون تخميناً لدى كل فرد. فمن البديهي أنّ مثلاً كهذا من السلوك غير التقليدي من قِبَل إسرائيل قد يحرض، في الواقع، على ضربات أولى للعدو أو يسرّع بداية الهجوم بضربات مخطط لها أصلاً.فهناك طرق، على كل حال، بحيث يمكن لإسرائيل أن تجعل "لا تقليدية" Sun Tzu تبدو "تقليدية".

كيف يمكن لحرب نووية أن تبدأ

لا تزال إسرائيل الهدف الوطني والديني المعلن والصريح لإبادة عربية وإسلامية. وهذا المصطلح مستخدم بالمعنى الحرفي والقانوني للكلمة، وليس فقط ككلام. وليس هناك أي بلد آخر موجود في ظرف عصيب مشابه. فما الذي ستقوم به إسرائيل؟ كيف يمكن لنشاط، أو تراخي، إسرائيل المحتمل أن يؤثر على أرجحية قيام حرب نووية إقليمية في الشرق الأوسط؟ وبأي طرق محددة يمكن لحرب نووية أن تبدأ، فعلياً، بين إسرائيل وأعدائها؟

إنّ أسلحة إسرائيل النووية، غير المعترف بها وغير المهددة، موجودة (كما أكد رئيس الوزراء إيهود أولمرت في ملاحظاته العلنية) فقط لمنع أشكال معينة من إعتداءات العدو. فهذه القوة الرادعة قد لا تُستعمل مطلقاً إلا في حال الإنتقام الدفاعي ضد ضربات أولى ضخمة للعدو، خصوصاً إذا ما كانت هذه الهجمات مشتملة على أسلحة نووية أو بيولوجية، حيث أنّ أعداء إسرائيل المعروفين، وحتى وقت محدود، ليسوا دولاً نووية. وحتى لو تغير هذا الأمر، فإنّ أسلحة إسرائيل النووية يمكن أن تستمر بتخفيض مخاطر نشوء حرب لاتقليدية طالما أنّ الدول العدوة الوثيقة الصلة بالموضوع ستظل منطقية ومقتنعة، وبأنّ إسرائيل ستنتقم بشكل هائل إذا ما هوجِمَت بأسلحة نووية و/أو بيولوجية معينة.

لكن هناك مشاكل معقدة عديدة لجهة تحديد ما إذا كان مسموحاً لعدو حربي إكتساب الأسلحة النووية؛ مشاكل تناقض الفكرة المقبولة ظاهرياً للردع النووية المستقر. وسواء لأسباب تتعلق بالخطأ بالتقدير، الصدفة، القدرة، غير المفوضة، على إطلاق النار، اللاعقلانية الصريحة والتامة، أو إلزامية الجهاد المفترضة، فإنّ دولة كهذه قد تكون لا تزال تؤثر القيام برد تكون عبارة عن ضربة نووية إنتقامية. وبالرغم أنّ لا شيء معروف علناً عن عقيدة الإستهداف المحددة لإسرائيل، فإنّ رداً إنتقامياً كهذا سيُطلق، بالتأكيد، ضد عاصمة المهاجم أو ضد هدف مديني آخر عالي القيمة. ولن يكون هناك ضمانات، في الرد بالنسبة لهذا المستوى من الهجوم، ومن أنّ إسرائيل سوف تضبط نفسها لجهة ضرب أهداف عسكرية أو حتى ضرب دولة عدوة مستقلة تم إطلاق الهجوم منها.

ماذا لو أنّ ضربات العدو الأولى إشتملت فقط على أسلحة كيميائية أو بيولوجية؟ بظل ظروف كهذه، فإنّ إسرائيل قد تطلق مع ذلك ضربة إنتقامية نووية ملائمة. لكن ذلك سيعتمد على توقعات محسوبة لإسرائيل لهجوم لاحق، وعلى قرارات حدود الضرر المقارنة (بالهجوم) والمرتبطة بها. فحتى لو كانت إسرائيل ستستوعب ضربة أولى ضخمة وتقليدية، فإنّ الإنتقام النووي لا يمكن إستثناؤه. وهذا صحيح خاصة إذا كانت إسرائيل مدركة أنّ المهاجم يحتفظ بأسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل إحتياطياً؛ و/ أو إعتقد قادة إسرائيل بأنّ الردود الإنتقامية غير النووية لن تمنع الإبادة الوطنية(لإسرائيل). وكما أُشِيرَ سابقاً، فقد حدد مخطط دانييل بأنّ عتبة الشرور الوجودية يجب أن تكون منخفضة وأدنى بكثير من التدمير المادي الشامل.

وبسبب مواجهتها لهجمات وشيكة ووجودية، فإن بإمكان إسرائيل، بتناولها إشارة من "الإستراتيجية الأمنية الوطنية للولايات المتّحدة الأميركية" المؤرخة بـ 20 أيلول 2002، إستباق هجوم للعدو بقوة تقليدية. فإستراتيجية الهجوم الوقائي الأميركية تؤكد على المنطقية والعقلانية المتزايدة للدفاع الإستباقي عن النفس بظل القانون الدولي. وإذا ما كانت إسرائيل تريد رسم إستراتيجيتها وفق تعابير كهذه للسياسة الأميركية، فإنّ رد الدولة المستهدفة سيحدد تحركات إسرائيل اللاحقة. فإن كان هذا الرد نووياًن بأي طريقة من الطرق، فإنّ إسرائيل ستباشر، بالتأكيد، برد إنتقامي نووي مضاد. وإذا ما كان رد العدو الإنتقامي سيتضمن أسلحة كيميائية و/ أو بيولوجية معينة، فإنّ إسرائيل قد تتخذ قراراً أيضاً بالشروع بمبادرة تصعيدية بمقدار محدد.

وإذا ما كان رد الدولة العدوة على الهجوم الوقائي الإسرائيلي محدداً بضربات تقليدية لأهداف صلبة، فمن المستبعد بشدة أن تلجأ إسرائيل الى رد نووي مضاد. ومن جهة أخرى، إذا كان الرد الإنتقامي التقليدي لدولة عدوة عبارة عن ضربة شاملة موجهة ضد سكان إسرائيل المدنيين، وكذلك ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية- ضربة وجودية- فإنّ الرد الإنتقامي النووي المضاد الإسرائيلي لا يمكن إستثناؤه. ومن المستبعد ممارسة إنتقام مضاد كهذا إذا ما كانت الردود الإنتقامية التقليدية لدولة عدوة متناسبة بالكامل مع الهجوم الوقائي لإسرائيل؛ محصورة بالكامل بأهداف عسكرية إسرائيلية؛ معينة ومحصورة، بحدود "الضرورة العسكرية" المشرعية؛ ومترافقة بضمانات ضمنية وقابلة للإثبات بعدم التصعيد أكثر.

ومن المستبعد الى أقصى حد،لكن ليس مستحيلاً بالكامل، أن تقرر إسرائيل في أي وقت إستباق هجوم ما لدولة عدوة بضربة دفاعية نووية. وفي حين يمكن أن تنشأ ظروف، بالتأكيد، تكون فيها ضربة دفاعية كهذه منطقية ومقبولة بظل القانون الدولي (لقد تم قبول سياسة كهذه من قِبَل الولايات المتّحدة في منشور مشترك 3-12، "مبدأ العمليات النووية المشتركة"، بتاريخ 15 آذار 2005)، فمن المستبعد أن تسمح إسرائيل لنفسها، بأي وقت من الأوقات، الوصول لظروف كهذه. إنّ الوقائية النووية الإسرائيلية يمكن توقعها فقط إذا ما: إكتسبت دول عدوة لإسرائيل، بشكل غير متوقع، أسلحة نووية أو أسلحة غير تقليدية أخرى يفترض أنها قادرة على تدمير الدولة اليهودية؛ تكون هذه الدول العدوة قد أوضحت بأنّ نواياها قد توازت مع قدراتها؛ الإعتقاد رسمياً وبشكل موثوق به أنّ هذه الدول كانت مستعدة للبدء بالعد التنازلي لإطلاق الهجوم؛ وبأنّ إسرائيل إعتقدت بأنّ هجمات وقائية غير نووية لم يكن بإمكانها على الأرجح تحقيق مستويات الحد الأدنى الضرورية للحدد من الضرر، مستويات تكون منسجمة مع صمودها الوطني وبقائها.

فإذا ما تم إدخال الأسلحة النووية، في أي وقت من الأوقات، في صراع ما بين إسرائيل والدول العديدة الراغبة في تدميرها، فإنّ شكلاً من أشكال الحرب النووية، عقب ذلك، سيكون أمراً محتملاً جداً . وهذا يكون صحيحاً طالما: أنّ الضربات الأولى للدولة العدوة لن تدمر قدرة الضربة الثانية النووية لإسرائيل؛ وأن الرد الإنتقامي للدولة العدوة على الهجوم الوقائي التقليدي لإسرائيل لن يدمر القدرة الإنتقامية النووية المضادة لإسرائيل؛ أن الضربات الوقائية الإسرائيلية المتضمنة أسلحة نووية لن تدمر قدرات الضربة الثانية النووية للعدو؛ وأنّ الرد الإنتقامي الإسرائيلي على ضربات الدولة العدوة الأولى التقليدية لن تدمر القدرات الإنتقامية النووية المضادة للعدو. فمن وجهة نظر حماية أمنها وبقائها، على إسرائيل أن تتخذ الآن خطوات صحيحة لضمان بقائها بخصوص السيناريوهات المحددة.

إنّ كلاً من الهجمات الوقائية النووية وغير النووية الإسرائيلية إزاء هجمات غير تقليدية للعدو قد تقود الى عمليات تبادل نووي. وهذا يعتمد، في جزء منه، على فعالية وسعة أفق الإستهداف الإسرائيلي، عدد الأسلحة النووية الناجية للعدو وإستعداد قادة العدو للمخاطرة بردود إنتقامية نووية إسرائيلية مضادة. وبأي حال من الأحوال، فإنّ أرجحية حدوث تبادل نووي سيكون أعظم عندما يُسمح للمهاجمين المحتملين بنشر أعداد من الأسلحة اللاتقليدية من دون أن يستدعي ذلك هجمات وقائية إسرائيلية أو أميركية.

وإذا ما حصل هكذا إنتشار، كما يبدو الأمر الآن مرجحاً وبشكل متزايد، فإنّ إسرائيل قد تخسر، وبشكل مؤثر، الخيار الوقائي غير النووي، أما بدائلها للوقائية النووية فلن تكون، بعد ذلك، وقائية تقليدية أو الإنتظار، ببساطة،حتى تتم مهاجمتها. فالأمرالطبيعي فقط هو الإفتراض بأنّ بالإمكان تخفيض مخاطر هجوم وقائي نووي إسرائيلي ما، ومخاطر حصول تبادل نووي مع دولة عدوة، ومخاطر ضربات أولى نووية للعدو، بشكل دراماتيكي مثير بهجمات وقائية إسرائيلية أو أميركية غير نووية في الوقت المناسب. وهذه الهجمات الوقائية يمكن توجيهها ضد أهداف عسكرية شديدة الأهمية وضد أنظمة ذات صلة وثيقة بالموضوع. وكما هو محدد في تقرير مخطط دانييل، فإنّ الخيار الأخير يمكن أن يتضمن العكوف على التخلص من قيادة العدو ونخبه العلمية.

سياسة إسرائيل بشأن الغموض النووي

لقد إفترضنا بعض الطرق التي قد تبدأ بها حرب نووية بين إسرائيل وأعدائها. فمن وجهة نظر منع نشوء حرب كهذه، من الضروري أن تقوم إسرائيل، الآن، بحماية نفسها بالسياسات الوقائية، الدفاعية، والردعية المناسبة. كما أنّ هذه المجموعة الأخيرة من السياسات ستعتمد، بجوهرها، على ما إذا كانت إسرائيل ستستمر بالتعتيم على إستراتيجيتها النووية، أو ما إذا كانت ستقرر التحول من وضع نووي رسمي من "الغموض المدروس والمعتمد" الى وضع مكشوف النقاب عنه إنتقائياً.

ففي أحد الجوانب المتعلقة بالموضوع، باتت القضية الآن موضع جدل بطريقة ما بعد تصريح رئيس الوزراء إيهود أولمرت. وبالواقع، لقد كانت أساساً موضع جدل منذ أكثر من عشر سنوات مضت عندما قدم رئيس الوزراء حينذاك، شيمون بيريز، ملاحظة علنية مشابهة بطريقة ما. فبعد وقت قصير من إستلامه السلطة كرئيس للوزراء، قام بيريز بخطوة غير مسبوقة لجهة الإقرار علناً بقدرة إسرائيل النووية. ففي رد له على أسئلة الصحافة حول عملية سلام أوسلو ومدى التنازلات الإسرائيلية، أشار بملاحظة له الى أنه سيكون مسروراً "للتخلي عن الذرة" إذا ما كانت المنطقة بكاملها ستتقبل طوعاً، فقط، خطة أمنية شاملة. وعلى الرغم أنّ هذه الملاحظة لم تكن بالتأكيد تعبيراً مقصوداً عن السياسة النووية المتغيرة، فإنها رفعت بالفعل، وعن غير قصد، التساؤل حول التحول الإسرائيلي بعيداً عن سياسة الغموض النووي.

إنّ مسألة كشف النقاب النووي هي أبعد بكثير من كلمتَيْ "نعم" أو "لا" البسيطتين. فالسؤال الأساسي قد أجيبَ عليه بدايةً بواسطة "عرض" بيريز، ولاحقاً عن طريق أولمرت. أما الأمر الذي بحاجة للتحديد، فهو التوقيت والمدى الذي على إسرائيل أن تمضي به بإفشائها معلومات عن قدراتها النووية ونواياها لدول منتقاة. وكانت هذه القضية محورية بما يتعلق بالمداولات المتدارسة من قِبَل هيئة مناقشة مخطط دانييل، والتي إنتهت الى أنّ القنبلة الإسرائيلية يجب أن "تبقى في القاعدة" قدر الإمكان، لكن يجب الكشف عنها بدرجة أقل أو أكثر إذا ما تغيرت ظروف العدو بطريقة مشؤومة ما.

وبالجوهر، ولأنّ التقرير يشترط الحاجة لعقيدة وقائية إسرائيلية موسعة، فإنّ بيان المخطط حول الغموض النووي يؤيد الفكرة التي تقول بأنّ على إسرائيل "نقل القنبلة من قاعدتها" إذا ما فشلت إسرائيل في محاولتها إستغلال عقيدة الوقائية الموصى بها.

أما المنطق المتعلق بكشف النقاب عن الوضع النووي الإسرائيلي فلا يتعلق بالتعبير عما هو واضح وبيّن؛ بأنّ إسرائيل لديها قنبلة. إنما يتعلق بالإبلاغ وجعل الأمر مفهوماً بأنّ الأسلحة النووية يمكنها أن تخدم الأمن الوطني بعدد من الطرق، وكلها يمكن أن تكون ذات فائدة إعتماداً على المدى الذي سيتم به الكشف عن أوجه معينة لهذه الأسلحة وعن الإستراتيجيات المرتبطة بها. إنّ هذا الشكل الوثيق الصلة بالموضوع ومدى الكشف يعتبر حيوياً للردع النوي الإسرائيلي.

ولحماية نفسها إزاء ضربات العدو، تحديداً تلك التي التحمل في طياتها كلفة وجودية، فإنّ إسرائيل بحاجة لإستغلال كل مكون من مكونات ترسانتها النووية. إنّ نجاح إسرائيل سيعتمد، بمقدار كبير، ليس فقط على إعدادها وتجهيزاتها المختارة "للقوة المضادة" (الإستهداف الصلب) وعلى عمليات "القيمة- المضادة" (ضرب المدن)، وإنما أيضاً على المدى الذي تعتبر فيه هذه الإستعدادات والتجهيزات معلومة مقدماً للدول العدوة. فقبل أن يتم ردع عدو ما عن إطلاقه ضربات أولى ضد إسرائيل أو ردعه عن القيام بهجمات إنتقامية عقب هجوم وقائي إسرائيلي ما، فإنه لن يكون كافياً، وببساطة، "معرفة" أنّ إسرائيل لديها القنبلة. فالأعداء المحتملين بحاجة للإدراك، بما فيه الكفاية، بأنّ الأسلحة النووية الإسرائيلية غير قابلة للإستهداف والهجوم، وبأنها مسددة ضد أهداف عالية القيمة.

وفي هذا السياق، يوحي "التقرير النهائي لمخطط دانييل" بأنّ القوة الإنتقامية المُقرّة، يجب أن تكون متلائمة والقدرة على تدمير 15 هدفاً قيماً منتشراً بشكل واسع في دول عدوة، ذات صلة وثيقة بالموضوع، موجودة في الشرق الأوسط. إنّ إستراتيجية "القيمة- المضادة" هذه تعني بأنّ رد الضربة الثانية الإسرائيلية على إعتداءات تتضمن أسلحة نووية أو بيولوجية معينة للعدو ، قد تكون موجّهة، من دون إلتباس، ضد المجموعات السكانية لهذا العدو وليس ضد أسلحته أو بناه التحتية.

وقد يبدو، للوهلة الأولى، بأنّ الإستهداف الإسرائيلي لقواعد العدو العسكرية ومراكز الجيش (إستهداف القوة المضادة) سيكون أكثر إرغاماً كردع ولكنه أكثر إنسانية أيضاً. لكن من المرجح بشكل كامل أن العدو المسلح نووياً قد يعتبر أي تدمير إنتقامي إسرائيلي لقواته المسلحة بإعتباره أمراً "مقبولاً" في ظروف معينة. فعدواً كهذا قد يستنتج حتى بأنّ المكاسب المتوقعة من تدمير "الكيان الصهيوني" تتجاوز بقيمتها وأهميتها أية شرور إنتقامية متوقعة ضد جيشها. وبظل ظروف كهذه، فإنّ الردع النووي الإسرائيلي قد يفشل بالإضافة إلى عواقب وجودية محتملة(بالنسبة لإسرائيل).

وعلى كل حال، فمن المستبعد بشدة بأن يكون لدى أية دولة عدوة، وفي أي وقت من الأوقات، حسابات بأنّ المكاسب المتوقعة من إبادة إسرائيل ستتجاوز بأهميتها الكلفة المتوقعة لإبادتها هي (للدولة العدوة). ومع إستثناء العامل اللاعقلاني- الإمكانية التي تقع خارج منطق الردع النووي- فإنّ أعداء إسرائيل سيتراجعون بالتأكيد عن هجمات نووية أو بيولوجية، والتي قد تستثير، إفتراضاً، ردوداً إنتقامية " قيّمة- مضادة" وضخمة.

إنّ هذا المنطق يصمد فقط الى الحد الذي يعتقد فيه هؤلاء الأعداء، بالكامل، بأنّ إسرائيل ستبلي بلاءً حسناً بخصوص إستراتيجيتها المعلنة. فلردع النووي الإسرائيلي، ما إن يتم الكشف عنه، سيكون بحاجة لأن يوضح لكل الأعداء النوويين المتوقعين الأمر التالي: "إنّ أسلحة إسرائيل النووية، المنتشرة، المتعددة، والصلبة مصوبة ضد مدنكم الكبرى. وأنّ هذه

الأسلحة لن يتم إستخدامها مطلقاً ضد هذه الأهداف إلا في حال الإنتقام ضد هجمات معينة بأسلحة الدمار الشامل. وفيما عدا قيامكم بضرب مراكزنا الآهلة بالسكلن، أولاً، بواسطة هجوم نووي أو بمستويات معينة من الهجوم البيولوجي أو بهجوم نووي- بيولوجي متحد، فإننا لن نقوم بإيذاء مدنكم".

وقد يكون بعض القراء منزعجون بسبب هذا التفكير، مكتشفين بأنها، ربما، إشارة مشؤومة "للدكتور Strangelove". إلا أنّ إستراتيجية إستهداف المراكز "القيّمة- المضادة" الموصى بها من قِبَل مخطط دانييل، تمثل أفضل أمل لإسرائيل لجهة تجنّب حرب نووية أو بيولوجية. إنها الإستراتيجية الإنسانية الأكثر توفراً. فالبديل الإسرائيلي، مبدأ إستهداف القوة المضادة المعبّر عنها، ستُنتج إمكانية أعلى لنشوء حرب نووية أو حرب نووية/ بيولوجية. إنّ حرباً كهذه، حتى لو ظلت كل الأسلحة مصوبة على قوات وبنية العدو العسكرية (فرضية متفائلة)، فإنّ ذلك سيحتم بالتأكيد مستويات أعلى تقريباً من الضرر الملازم لهذه الحرب.

إنّ الأسلحة الأفضل، يكتب كلوز ويتز قائلاً، هي تلك التي تحقق أهدافها من دون إستخدامها فعلياً في أي وقت من الأوقات. وهذا بالتأكيد حال الأسلحة النووية. فأسلحة إسرائيل النووية يمكنها النجاح، فقط، من خلال عدم إستخدامها. وكان مخطط دانييل قد أوضح "بتقريره النهائي لرئيس الوزراء شارون" بأنّ عملية شن حرب نووية يجب تجنبها دوماً.

وتوصي مجموعة مخطط دانييل بأن تقوم إسرائيل بكل ما هو ضروري من الأعمال لمنع العدو من أن يصبح نووياً وصولاً الى القيام بأعمال وقائية معينة. وإذا ما فشلت هذه الإجراءات (إجراءات مباحة بظل القانون الدولي، كالتعبير عن الدفاع الإستباقي عن النفس)، فإن على دولة إسرائيل أن تنه، وفوراً، وضعها المتعلق بالغموض النووي وذلك بإطلاق تصريحات علنية وصريحة عن إستراتيجية الإستهداف " القيّم- المضاد" . وفي الواقع، فإنّ تعليق رئيس الوزراء أولمرت حول قدرة إسرائيل النووية يؤشر الى أنّ توضيحات كهذه قد لا تكون بعيدة.

بقاء إسرائيل وسط الفوضى السياسية المتنامية

في عصر الحرب الشاملة، يجب أن تبقى إسرائيل حذرة بالكامل من تلك الشرور التي قد تهدد إستمراريتها نفسها كدولة. وبالرغم أنّ الدولة اليهودية كانت قد أقرّت بإلتزام ذا أولوية كبرى لجهة السعي للسلام من خلال التفاوض والديبلوماسية، فإنّ هناك أوقاتاً لن يكون فيها إلتزامها بالتسوية السلمية متبادلاً.

كما أنّ هناك، كما أُشيرَ سابقاً، أوقاتاً قد تكون فيه فكرة التهديد الوجودي مطبقة منطقياً الى مستوى معين من الضرر، والتي قد تسقط بمستهل الإبادة الوطنية الكاملة. وفي عملية درس الإحتمالات الوثيقة الصلة بالموضوع، أشارت مجموعة دراسات مخطط دانييل الى ثلاث تهديدات وجودية متمايزة لإسرائيل، لكنها مرتبطة بعلاقة تبادلية.

- تهديدات بيولوجية أو نووية (BN) من دول.
- تهديدات BN من منظمات إرهابية.
- تهديدات BN من جهود مشتركة لدول ومنظمات إرهابية.

أما بخصوص أنّ هناك دولاً شرق أوسطية معينة مسموح لها القيام بتطوير قدرات أسلحة الدمار الشامل، فإنه سيكون على إسرائيل يوماً أن تتعامل مع سيناريو هجوم مجهول الهوية. وفي سيناريو كهذا، فإنّ الدولة العدوة لن تقوم بالتعريف عن نفسها، كما أن التحديد الإسرائيلي ما بعد الهجوم قد يكون صعباً الى أقصى حد. فما الذي ستفعله إسرائيل بوضع كهذا؟ لقد أوصت مجموعة مخطط دانييل رئيس الوزراء حينذاك آرييل شارون بأنّ "على إسرائيل أن تحدد بشكل واضح ومبكر بأنّ كل الدول العربية العدوة وإيران هي عرضة لإنتقام إسرائيلي هائل في حال حدوث هجوم بيولوجي- نووي على إسرائيل". وقد أوصينا أيضاً بأن تستهدف العمليات الإنتقامية الضخمة ما بين 10 الى 20 مدينة كبيرة للعدو (الإستهداف "القيّم- المضاد")، وبأن تكون الطاقة الناتجة عن الإنفجار النووي لعمليات إنتقامية إسرائيلية كهذه ذات شدة عالية. إنّ تهديدات رادعة كهذه ستكون إرغامية لكل الأعداء العقلانيين، لكن في نفس الوقت سيكون لها تأثير ضئيل، أودون تأثير، على الأعداء اللاعقلانيين. وفي حالة الأعداء اللاعقلانيين، فإنّ أمل إسرائيل الوحيد بالأمان موجود، على الأرجح، بأعمال وقائية ملائمة وممكنة عملانياً.

إنّ سياسة "التدمير المؤكد المتبادل"، التي كانت موجودة ذات مرة بين الولايات المتّحدة والإتحاد السوفياتي، لن تنجح مطلقاً بين إسرائيل وأعدائها. بل أنّ مجموعة مخطط دانييل قدمت توصية بأن على إسرائيل أن تمنع الأعداء من إكتساب أسلحة بيولوجية ونووية (BN)، وبأنّ أي مفهوم يتعلق بـ "التكافؤ" النووي والبيولوجي بين إسرائيل وأعدائها لن يكون

ممكناً التساهل معه. ووفقاً لذلك، نصحت المجموعة رئيس الوزراء شارون بأن "تقوم إسرائيل، حالاً، بتوضيح وإظهار - كأولى الأولويات- سياسة وقائية بخصوص التهديدات الوجودية". ويمكن لسياسة كهذه أن تكون مبنية على أساس تعريف محدود "للوجودية"، كما وصفت أعلاه، وأن تكون مصممة لتعزيز المكانة الرادعة والكاملة لإسرائيل.

ومع إدراكها وإعترافها بالشراكة الوثيقة والمصالح الممتدة والمشتركة بين إسرائيل والولايات المتّحدة، فإنّ مجموعة مخطط دانييل تدعم بقوة الحرب العالمية الأميركية المستمرة على الإرهاب. وبهذا الترابط المنطقي، فإنّ مجموعة الدراسات كانت قد ألحت على التعاون الكامل والمتبادل بين القدس وواشنطن بخصوص تبادل الأفكار والنوايا. وإذا ما كانت الولايات المتّحدة ستقرر، لأي سبب من الأسباب، أنها ضد ممارسة خيارات وقائية ضد دول ومجموعات معينة تعمل على تطوير أسلحة دمار شامل (وهو توقع مقبول ظاهرياً عقب تقرير مجموعة دراسات العراق لبيكر- هاميلتون)، فإنّ على إسرائيل أن تحتفظ لنفسها بإمتياز مفتوح ومن دون إعاقة وتدخل، للمباشرة بخياراتها الوقائية. فبحسب ما هو مفهوم بلغة القانون الدولي الأكثر رسميةً، فإنّ هذه العمليات هي تعبير عن "الدفاع الإستباقي عن النفس".

وكانت مجموعة مخطط دانييل قد بدأت مداولاتها المبدئية بالهاجس التالي: تواجه إسرائيل خطر المفجّر الإنتحاري وذلك في العالم بأسره. ففي هذا السيناريو، قد تعمل الدولة العربية العدوة أو إيران ضد إسرائيل من دون إعتبار ومراعاة عادية لأية عواقب إنتقامية. إنه نفس الأسلوب الموجود لدى المفجّر الإنتحاري الفردي الذي يتصرف دون خوف من نتائج شخصية منعكسة عليه. وبالواقع، إنه شخص يرحب بأشد العواقب الشخصية، وهو الموت. فهذا عدو قد يقوم بإطلاق هجمات بأسلحة دمار شامل ضد إسرائيل مع معرفة وتوقع كاملَيْن بردود إنتقامية طاغية.

أما النتيجة التي يمكن أن نستمدها من هذا السيناريو، فهي أنّ الردع الإسرائيلي إزاء "الدول الإنتحارية" سيكون مشلولاً بسبب لاعقلانية العدو، وبأنّ الملجأ الوحيد في ظروف كهذه ما هو إلا الوقائية.

عقيدة الوقائية وشن الحرب النووية لإسرائيل

إنّ القانون الدولي ليس ميثاقاً إنتحارياً. فلطالما سمح للدول بالمبادرة الى إجراءات دفاعية قوية عندما يكون هناك تهديد بهجوم "خطر ووشيك". أما هذا القانون، "الدفاع الإستباقي عن النفس"، فقد تم توسيعه وتعزيزه بمقتضى منشور "الإستراتيجية الأمنية الوطنية للولايات المتّحدة الأميركية"، والذي نُشر بـ 20 أيلول 2002. إذ تؤكد هذه الوثيقة، من بين أشياء أخرى، على أنّ مفاهيم الردع التقليدية لن تنجح ضد دولة عدوة، والتي تُعتبر "تكتيكاتها المعلنة التدمير الوحشي وإستهداف الأبرياء...". وبما أنّ إسرائيل، بالأساس، أكثر عرضة للإستهداف من الولايات المتّحدة، فإنّ حقها المحدد باللجوء الى الدفاع الإستباقي عن النفس بظل تهديد الشرور الوجودية المتعارفة تتخطى، وبالكامل، التساؤل المشروع.

ومع دراسة الإستراتيجية الأميركية بخصوص توسيع السياسة الوقائية، عرضت مجموعة مخطط دانييل لرئيس الوزراء شارون بأنّ سياسة كهذه قد تكون مناسبة بالنسبة لتهديدات نووية أو بيولوجية ضد إسرائيل. كما طرحت المجموعة بأن يتم تصنيف وتنظيم هذه السياسة كعقيدة، وأن تكون أعمال سريعة الرد كهذه تقليدية بطبيعتها.

ويمكن للسياسة الوقائية أن تكون سرية أو علنية، وأن تتسلسل من "قطع الرأس" الى عمليات عسكرية شاملة. كما نصحت مجموعة الدراسات بأنّ إستراتيجية قطع الرأس يمكن أن تطبق على نخب قيادية (للدولة وخارجها)، وعلى خبراء تقنيين مختلفين ضروريين لإبتداع ترسانات أسلحة الدمار الشامل للعدو. وقد ذكّرت المجموعة رئيس الوزراء بأنّ أي "منع" قسري لعمليات إنتشار نووية أو بيولوجية للعدو ستكون متميزة بعمق عن "وقائية" القوة النووية أو البيولوجية الموجودة للعدو. إنّ المحاولات الوقائية ضد عدو قد سبق وحصل على قدرة نووية أو بيولوجية قد تكون خطيرة الى حد بعيد جداً، ويمكن أن تستدعي رداً إنتقامياً وجودياً. كما أوصت المجموعة بأن يتم تنفيذ أي عمل وقائي، وبشكل حصري، بأسلحة تقليدية عالية الدقة، ليس فقط لأنها ستكون أكثر فعالية، على الأرجح، من الأسلحة النووية، وإنما لأنّ العمل الوقائي بأسلحة نووية قد يفسر بشكل خاطئ على أنه ضربة أولى نووية. وإذا لم تكن ناجحة، فإنّ الضربات النووية الوقائية يمكن أن تستدعي قيام العدو بضربة "القيمة- المضادة" الثانية؛ هجوم قاتل ضد السكان المدنيين الإسرائيليين.

وقد نصحت مجموعة مخطط دانييل، بشكل مشدد، بأن على إسرائيل تجنب عمليات تبادل ضربات لاتقليدية مع دول عدوة متى كان الأمر ممكناً. فليس من مصلحة إسرائيل إدخال هذه الدول بحرب أسلحة دمار شامل إذا كانت الخيارات الأخرى موجودة. فـ "مستقبل إسرائيل الإستراتيجي" لا يرشد الى كيفية الفوز في محيط من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، تصف هذه الإستراتيجية ما يعتبره مخطط دانييل الشروط الضرورية، الواقعية والأمثل لعدم وجود موقف عدواني تجاه إسرائيل. وتتضمن هذه الشروط عقيدة متجانسة وشاملة للإستباقية، القتال، الردع والدفاع.

وكانت مجموعة مخطط دانييل قد نصحت رئيس الوزراء شارون بأنه ليس هناك من حاجة عملانية لأسلحة نووية منخفضة الشدة معدة لإستخدام فعلي في ساحة المعركة. وبشكل عام، فإننا كنا قد أوصينا بأنّ العائد الأكثر فاعلية بالنسبة لأهداف الردع والضربة المضادة الإسرائيلية هو رأس حربي مصوّب ومصمّم بمستوى كافٍ لتدمير مراكز المهاجم الأساسية الآهلة بالسكان (القيّمة-المضادة)، والمساومة بالكامل على القابلية الوطنية للحياة (البقاء). وإقتنرحت مجموعة الدراسات بأن تقوم إسرائيل بكل الجهود لتجنب إستخدام أسلحة نووية دعماً لعمليات تقليدية. فهذه الأسلحة قد تخلق شبكة غير محبوكة، من المعركة التقليدية الى النووية، وهو أمر على إسرائيل أن تتجنبه بدقة.

وتعتبر المجموعة بأنه من المفيد بالنسبة لإسرائيل التخطيط لأجل إستهداف أنظمة منتقاة لأمثلة متخلفة معينة. فمع تهديدات مباشرة مصوبة ضد أفراد من قادة العدو ، سوف تكون الكلفة بالنسبة لإسرائيل أدنى بكثير من أي شكل من أشكال الحروب البديلة. إنّ التهديدات بإستهداف النظام غالباً ما تكون أكثر قدرة على الإقناع من التهديدات ضد أسلحة العدو أو بناه التحتية. وعلى كل حال، فإنّ إستراتيجية كهذه مبنية على أساس الطرح بأنّ الأهداف المتوقع حدوثها قد وُضعت أولاً لكي يشعر العدو بالخط بشكل كاف.

وقدمت مجموعة مخطط دانييل مجموعة إقتراحات نهائية متصلة بالنظام القانوني للدفاع الإستباقي عن النفس. يجب أن تكون إسرائيل مفوضة بـ "ذراع طويلة" لتطبيق أهدافها الوقائية. وهذا يُترجم بإكتساب طائرة مقاتلة طويلة المدى مع قدرة على إختراق مناطق عميقة محصنة بشدة وبقاءها سالمة. كما أنّ ذلك يعني طائرات إعادة التزويد بالوقود، أقمار الإتصالات الصناعية طائرات من دون طيار طويلة المدى، أسلحة دقيقة فتاكة جداً قادرة على الصمود، وحرب إليكترونية دقيقة وقدرات على التحرك بخفاء وسرية. أما بما يتعلق بكانون الأول 2006، فيظهر أنّ قسماً كبيراً من مشورتنا المحددة المتعلقة بمسائل كهذه، خاصة قدرات تعبئة الوقود الجوية، لم يُكترث لها.

عقيدة الردع والدفاع الإسرائيلية

لقد أوصت مجموعة مخطط دانييل، وبقوة، بأن يوافق رئيس الوزراء على إستراتيجية ضربة أولى دفاعية واسعة، لكنها أيضاً نصحت بعدم إستخدامه ترسانة إسرائيل النووية غير المعلن عنها لأي غرض ما عدا الردع الضروري. وهذا يعني أن على الدول العدوة أن تدرك الحقيقة بأنّ أشكالاً معينة من الهجوم ضد إسرائيل سوف تستدعي رداً إنتقامياً نووياً إسرائيلياً ضد أهداف مُدُنية.

أما في الوقت الحاضر، فنحن نقترح بأنّ فهماً كهذا يمكن أن تنقله إسرائيل بوضوح من دون القيام بكشف أكبر، ودون تحفظ، عن ترسانتها النووية، لكن المجموعة تقر وتدرك أيضاً بأنّ الإكتفاء بالحاجة إلى الغموض النووي أمر سيتغير فوراً إذا ما أصبحت فكرة العدو النووي حقيقة واقعة.

إنّ الردع النووي، الغامض أو المكشوف عنه جزئياً، ضروري لبقاء إسرائيل المادي. فإذا ما فشلت إسرائيل، لأي سبب من الأسباب، بمنع دولة عدوة من أن تصبح نووية، فإنّ عليها أن تعيد إعادة تشكيل أسلوب ردعها النووي. لكن إن كان هذا الأمر سيتطلب كشفاً عن العقيدة والقدرات النووية، فإنّ هكذا أمور ذات صلة مباشرة بالموضوع، يجب أن تكون محدودة لما هو مطلوب لإقناع أعداء إسرائيل بقدرتها وتصميمها. وهذا يعني الكشف فقط عن تلك الجوانب الضرورية لتحديد قدرة القوة النووية الإسرائيلية على البقاء والإختراق، وبأنّ سياستها هي شن رد إنتقامي ضخم.

وقد نصحت مجموعة مخطط دانييل رئيس الوزراء شارون بأن عليه القيام دوماً بكل ما يمكنه لضمان قدرة ضربة ثانية نووية آمنة يمكن تمييزها والإقرار بها. فما أن تنتهي سياسة الغموض النووي، حتى يلعب كشف النقاب عنه دوراً شديد الأهمية في نقل الرسائل التقنية. إنّ جوهر الردع هو في التعبير عن قدرة وإرادة الدولة بشكل واضح لأولئك الذين يريدون شراً بإسرائيل. وبإعتراف طوعي نقول، بأنّ الإستخدام الإنتقامي للأسلحة النووية من قِبَل إسرائيل سيشير الى فشل سياستها الردعية. ومع إستحضار أفكار المفكر العسكري الصيني القديم Sun Tzu، فإنّ أعلى أشكال النجاح العسكري تعتبر منجزة عندما يكون بالإمكان تطبيق الأهداف الإستراتيجية للفرد من دون إستخدام فعلي للقوة.

ولتلبية هدفها الردعي االرئيس- ردع العدو عن القيام بضربات أولى- على إسرائيل أن تسعى لتحقيق القدرة على القيام بضربة ثانية واضحة للعيان، مع القدرة على إستهداف 15 مدينة من مدن العدو. أما تسلسل المدن فيجب أن يشمل مدناً في ليبيا وإيران، وذلك بإستخدام قنبلة نووية تنفجر بقوة طاقة تكون كافية لتسوية قدرة المهاجم بالكامل على الحياة كدولة قادرة على العمل. وبإستخدامها رؤوساً حربية مصوّبة على أهداف "قيمة- مضادة" للحصول على أقصى حد من التدمير، فسيكون بإمكان إسرائيل تحقيق التأثير الرادع الأمثل، وذلك بتحييد اللاتوازن الكامل بين إسرائيل وأية دولة عدوة. فأهداف

العدو يجب إختيارها مع الإدراك بأنّ تدميرها سيجبر المهاجم، وفي الوقت المحدد، على وقف كل عمليات التبادل النووية، البيولوجية و/أو الكيميائية.

وكانت المجموعة أكيدة من أنّ كل توصياتها لرئيس الوزراء المتصلة بالردع النووي الإسرائيلي منسجمة بالكامل مع القانون الدولي الرسمي. وكانت محكمة العدل الدولية (التي لا يعرف عنها تعاطفها مع إسرائيل) قد أعلنت في 8 تموز 1996 عن "رأيها الإستشاري" (قرار رسمي) حول "شرعية التهديد أو إستخدام قوة السلاح النووي". فالفقرة الأخيرة من القرار تتوصل، من بين أشياء أخرى، الى:

" إنّ التهديد أو إستخدام الأسلحة النووية هو، عموماً، معارض لأحكام القوانين الدولية الممكن تطبيقها في الصراعات المسلحة، وتحديداً لمبادئ وأحكام القانون الإنساني. وعلى كل حال، ومن وجهة نظر الوضع الحالي للقانون الدولي والعناصر الوقائية في نظامه، فإنّ المحكة لا يمكنها التوصل الى نتيجة مؤكدة حول ما إذا كان التهديد بأسلحة نووية أو إستخدامها سيكون قانونياً أم لا في الظرف الأقصى للدفاع عن النفس، حيث يكون البقاء نفسه لدولة ما على المحك".

وكانت مجموعة مخطط دانييل قد نصحت رئيس الوزراء شارون بأن على إسرائيل أن تبرز مرونة في وضعها الردعي النووي لكي يكون ذلك رداً على أي توسع للعدو بمجال الأسلحة النووية. وقد يكون ضرورياً، بظل ظروف معينة بالنسبة لإسرائيل، نشر مجموعة "ثلاثية" كاملة من القوة النووية الإستراتيجية. أما بالنسبة للآن، فقد أوصينا على كل حال بأن تستمر إسرائيل بتدبير نفسها من دون غواصات حاملة لصواريخ نووية. وهذه التوصية تظل صحيحة طالما أنّ إمكانية قيام عدو ما، أو إتحاد من الأعداء، بتدمير الصواريخ النووية الإسرائيلية، الأرضية والمحمولة جواً، المعدة للإطلاق بهجوم الضربة الأولى، تعتبر منخفضة.

ويجب أن تكون قدرة الردع النووي الإسرائيلي معززة بدفاعات فاعلة وممتدة. وكانت المجموعة قد شددت على وجوب إتخاذ إسرائيل خطوات عاجلة لتفعيل نظام صاروخي مضاد للصواريخ البالستية فعالاً ومتعدد الطبقات، وذلك لإعتراض وتدمير عدد محدود من رؤوس العدو الحربية. هذا النظام الدفاعي الصاروخي سيتطلب إمكانية نجاح عالية مع قدرة موثوق بها للتمييز بين الرؤوس الحربية المقبلة والمخادعة.

وقد تم، بالتحديد، تطوير "النظام الدفاعي الصاروخي Arrow" الخاص بإسرائيل لملء هذه الحاجة الإستراتيجية. فسلاح الجو الإسرائيلي، الذي يشغّل نظام Arrow، ملتزم بتطبيق هدفه لجهة نشر المعترضات الصاروخية ضمن جدوله الزمني. إنّ قدرة كهذه سوف تعزز الميزة النوعية لإسرائيل إزاء أعدائها. فالمهندسون الإسرائيليون يقومون بكل جهد ممكن لضمان دمج نظام Arrow بفعالية مع "نظام باتريوت الصاروخي" الأميركي. وكانت مجموعة مخطط دانييل قد نصحت سلاح الجو الإسرائيلي بالإستمرار بالعمل بكل طاقته وحيويته على المسائل الإعتراضية المتصلة بنظام الدفاع الصاروخي.

وفي مجهودها لإنشاء نظام دفاعي متعدد الطبقات، أُشِيعَ بأنّ إسرائيل تعمل على طائرة من دون طيار قادرة على إصطياد وقتل مطلقي الصواريخ البالستية المتحركة للعدو. وكان الضباط العسكريون الإسرائيليون قد حاولوا شد إهتمام الولايات المتّحدة للإنضمام الى مشروع "مهاجمة القاذف"، المعروف رسمياً بـ "المعترض المرحلي المعزز ضد القاذف" (BPLI). ونصحت مجموعة مخطط دانييل رئيس الوزراء شارون بأنّ عليه الشروع بـ (BPLI) مع الدعم الأميركي أو بدونه، مع الإعتراف، على كل حال، بأنّ الحصول على دعم كهذا سوف يسمح بالتحرك قُدُماً بشكل أسرع وبفعالية مكلفة أكبر. وكان مخطط دانييل قد أكّد على شدة أهمية الدفاعات الفعالة المتعددة الطبقات بالنسبة لإسرائيل، لكنه شدد بشكل مؤكد على وجوب أن تستعد إسرائيل دوماً للعمل بشكل إستباقي قبل اية عملية إنتشار مثيرة لعدم الإستقرار لأسلحة نووية و/أو بيولوجية معينة للعدو.

الإستنتاجات

ومع إنعكاسات جهود مخطط دانييل، كانت المجموعة قادرة على تقييم سلسلة واسعة من التوصيات التي يحتويها "مستقبل إسرائيل الإستراتيجي". وتهتم هذه التوصيات، من بين أشياء أخرى، بـ:

- الحاجة الظاهرة والجلية لسياسة وقائية موسعة.
- إعادة تقييم مستمرة "للغموض النووي".
- تحضيرات قابلة للفهم لردود إنتقامية "قيّمة -مضادة" مناسبة في حال حدوث هجمات بأسلحة دمار شامل معينة.

- التكيف والتأقلم مع "تحول النموذج" بعيداً عن النماذج الكلاسيكية للحرب.
- التعاون الموسع مع الولايات المتّحدة في الحرب العالمية على الإرهاب وفي الصراعات المتبادلة بين الدول الشرق أوسطية.
- نشر أنظمة دفاع فعالة ومناسبة.
- تجنب شن حرب نووية متى كان ذلك ممكناً.
- طرق مختلفة لتحسين الردع النووي الإسرائيلي.
- تغيير التعريفات المتعلقة بالشرور الوجودية.
- عناصر قانونية "للدفاع الإستباقي عن النفس".
- الإحتمالات بالنسبة لتسوية سلمية للنزاعات في المنطقة.
- قيود الميزانية والخيارات.
- المحافظة على الميزة النوعية لإسرائيل.
- التحضيرات لأجل "إستهداف النظام".
- التعقيدات بالنسبة لإسرائيل والمتصلة بالفوضى السياسية المتنامية في العلاقات الدولية.

يجب فهم "مستقبل إسرائيل الإستراتيجي" كعمل يجري التقدم به. فالسياق الجيوإستراتيجي الذي على إسرائيل أن تشكل مستقبلها من خلاله، يتطور بإستمرار، ويجب أن تكون عقيدتها الإستراتيجية وفقاً لذلك. إنّ عقيدة كهذه، في النهاية، سوف تعمل بصفتها الأساس الداعم لسياسات الدولة اليهودية وإستراتيجيتها.

ومنذ تقديم وثيقتنا الأصلية لرئيس الوزراء آرييل شارون في 16 كانون الثاني 2003، كان هناك بضع "إنتصارات" صغيرة في جهود السيطرة على إنتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول العدوة لإسرائيل. وكمثال على ذلك، هناك ليبيا. وفي نفس الوقت، فإنّ الظروف في كوريا الشمالية (التي لديها روابط واضحة وجلية مع بعض أعداء إسرائيل الإقليميين)، إيران، وباكستان لا تزال متفجرة وخطيرة. وهناك دليل أيضاً على توسع طموحات أسلحة الدمار الشامل في مصر وسوريا. أما بخصوص الجماعات الإرهابية (وعدد منها مدعوم من قبل دول عربية وإسلامية)، فإنّ هناك إصطفافات جديدة متشكلة ومسبوكة بين المنظمات الفلسطينية المختلفة والقاعدة. وإنّ الترتيبات الدقيقة لهذه الإصطفافات تعتبر معقدة ومتعددة الأوجه، إلا أنّ تأثيرها الصرف بالنسبة لإسرائيل خطير بشكل لا يحتمل الخطأ.

إنّ "مستقبل إسرائيل الإستراتيجي" مؤسس على الفرضية بأنّ تهديدات الحرب الحالية، الإرهاب، والإبادة، مستمدة من "صدام الحضارات" أمر واضح جداً، وبأنها ليست مستمدة من مجرد خلافات وفوارق جيوإستراتيجية ضيقة. فكل من إسرائيل والولايات المتّحدة هما، بشكل لا لبس فيه، تحت عدسة مجهر "الجهاد" الإسلامي العالمي الذي يعتبر، بجوهره، ثقافي وديني بطبيعته، وأنّ ذلك لن يتطابق ولو بإنش واحد مع المفاهيم التقليدية "للتعايش" أو "التسوية السلمية". إنّ هذا التهديد لـ "غير المؤمنين" هو أقل من مريح بالنسبة للقدس وواشنطن. وعلى كل حال، إنه تهديد يجب الإعتراف به والتعامل معه بذكاء.

لقد برهنت الحرب المستمرة في العراق على ضعف واضح لوكالات الإستخبارات الوطنية لجهة تقديم إنذارات حاسمة، وذلك في مجهود لتعزيز الإستقرار الإستراتيجي. فإسرائيل ليست خالية من تاريخ الفشل الإستخباري (مؤخراً، المشاكل الإسرائيلية في حرب لبنان 2006). إنّ مستقبل إسرائيل الإستراتيجي سوف يتطلب بنية إستخبارية معززة و"أنظمة إحتياط" محددة بشدة. ومع مواجهتها للعزلة المتنامية في المجتمع الدولي- مجتمع مستعد لصرف النظر عن الأعمال الإرهابية العربية والإسلامية- تجد إسرائيل نفسها غالباً في موقف لا تُحسد عليه، حيث عليها الدفاع عن نفسها أكثر من ذي قبل. أما في النهاية، فإنّ بقاء إسرائيل سوف يعتمد على إستراتيجيات، خطط وسياسات من صنعها هي. وسوف تتطلب هذه المبادرات نفسها نموذجاً أوسع وأكثر إبداعاً لفكر إستراتيجي إذا ما كان عليها أن تكون ناجحة.

لقد تعلمنا من سفر التبشير في الكتاب المقدس (43:1) بأنّ "الآمال غير المجدية تخدع الأحمق، والأحلام تقدم أجنحة لخيال الغبي". إنّ مستقبل إسرائيل الإستراتيجي مشحون بالمخاطر الوجودية. ولذلك، فمن الضروري أن يقوم أصدقاء إسرائيل بمقاربة هذا المستقبل الآن بواقعية وصراحة تامة. فقد يتم الشروع بحرب نووية ضد الدولة اليهودية، على الأرجح، بصفتها شكلاً مميزاً من الإبادة. ولن يكون هناك من إلتزام أكبر بالنسبة لإسرائيل أكثر من ضمان الحماية ضد

جرائم كهذه. لقد أنجز مخطط دانييل عمله الشديد الأهمية بفهم جدي ورصين لإمكانية إتخاذ الهولوكست أشكالاً جديدة مع بداية القرن الـ 21.

Research Services Group
ResearchServics.Group@gmail.com